كانت ترتب التزامات على اسرائيل امام الاسرة الدولية تجاه الشعب الفلسطيني(١) . لذلك فان القرار لا يعترف للشعب الفلسطيني بحقوقه الطبيعية الثابتة كما انه لا يطالب الشعب الفلسطيني بالتنازل عن هذه الحقوق او جزء منها ، بالاعتراف باسرائيل ووجودها على التراب الفلسطيني او اجزاء منه .

ان جزءا من الجهود التي بذلها السيد محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر العربية وغيره من السياسيين العرب والافارقة والاوروبيين في جولة الربيع كانت موجهة لهذه النقطة بالذات ، اي محاولة ادخال الفلسطينيين في صلب القرار بالاعتراف بهم كشعب (تحدث عنهم مرارا مستخدما تعبير الامة الفلسطينية) وبالتالي اشراكهم في المحادثات والمحاولات السياسية والدبلوماسية على نفس الاسس التي تشارك فيها الدول العربية . ينسحب الاسرائيليون من جزء من التراب الفلسطيني لتقيم عليه « الامة الفلسطينية » دولة مقابل اعتراف الفلسطينيين بشرعية اسرائيل وامنها وسلامتها الاقليمية على بقية التراب الفلسطيني .

يطالب السيد الزيات « بحق الفلسطينيين في ان يعيشوا بسلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وهي نفس الحقوق التي كانت تنشدها الدولة اليهودية ومنحت لها » ويقول « ان على الدول التي اعترفت باسرائيل بعد تصويت الجمعية العامة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية ان تشعر بالتزام ايضا لاجراء اعتراف مماثل بدولة فلسطين » ويطالب « باعتراف دولي بالامة الفلسطينية التي يجب ان تقتسم الارض مع اسرائيل » ويقترح بأن تكون حدود هذه الدولة هي التي تضمنها قرار التقسيم . والزيات بذلك يربط بين قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وبين مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧ . وهذا الربط لا يشكل اعترافا رسميا باسرائيل وموافقة من دولة عربية على تقسيم فلسطين فحسب ، ولكنه يستهدف ان يقر الفلسطينيون انفسهم تلك الحقيقة .

يشرح السيد الزيات موقفه في حديث لجريدة النهار البيروتية في ١٩٧٣/٦/١٦ فيبين انه ليس لاسرائيل الحق في الارض العربية خارج فلسطين لانها لا تخضع لقرار التقسيم ، ولا في الارض الفلسطينية التي خصصت للفلسطينيين في القرار ، « اما الارض الفلسطينية التي أعطيت الى اسرائيل بموجب قرار التقسيم وبموافقة عدد من الدول التي اعترفت باسرائيل ... فهي الوحيدة التي يمكن ان يقال ان لاسرائيل شبه الحق في الوجود داخلها » ولكنه يقرر ان هذا الحق هو تجاه الدول التي اعترفت باسرائيل كالولايات المتحدة ! ثم يضيف « ان وجود اسرائيل في جزء من فلسطين لا يمكن ان يكون شرعيا بالنسبة للفلسطينيين الا اذا اعترفوا هم لاسرائيل بهذا الوجود ». «وفي ما يخص العالم والقانون الدولي فقد تكون لاسرائيل شرعية الوجود داخل فلسطين في حدود التقسيم . اما كيف تحدد هذه الحدود ومن يحددها لتصبح بعد ذلك آمنة ومعترفا بها ومتفقا عليها فهذا امر يخص الفلسطينيين **وهم وحدهم يستطيعون اذا أرادوا ان يعترفوا لاسرائيل بهذه الحدود ، شرط ان تكون لهم هم ايضا حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها** » .

ويصر الزيات في حديثه على ان المهم في الموضوع هو رفض معاملة الفلسطينيين كارهابيين او كلاجئين وقال انه اكد في مجلس الامن « على ان اي حدود لاسرائيل لن تكون آمنة بمعنى الكلمة ولن تكون معترفا بها بمعنى الكلمة الا اذا منحها الفلسطينيون

---

١ ــ انظر مقالة الدكتور غايز صايغ «ملاحظات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢» في مجلة **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ .